أوجه الاصلاح اللازم ادخاله على الطرق الحالية للرى والصرف

يؤخذ مما ذكرناه قبلا أن حالة الواحة آخذة فى التقهقر سواء كان ذلك من الوجهة العمرانيـة أو الاقتصادية ولا سبيل لايقاف مدى هذا التدهور الا بعمل اصلاحات هامة تقضى بتحسين حالة العيون والمحافظة على مياهها من التبديد مع تنظيم طرق الرى منها وتحسين حالة الصرف على الوجه الأكمل .

ومن رأينا السير فى الاصلاح بخطوات تدريجية بحيث يصير التوسع فيه بقدر استطاعة السكان الموجودين ومجهوداتهم لذلك نقترح أن يتمشى هذا الاصلاح فى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى — تتناول الاصلاحات الواجب الشروع فيها الآن لتحسين حالتى الرى والصرف للأراضى المنزرعة حاليا .

المرحلة الثانية — التوسع فى أعمال الاصلاح بحيث يتناول بعض أراضى أخرى خلاف المنزرعة حاليا .

المرحلة الثالثة — تمام التوسع الزراعى بحيث يتناول كل ما يمكن استثماره من الأراضى فى الواحة .

فالمرحلة الأولى تشمل ما يأتى :

(١) ضبط مياه العيون وعدم تبديدها وذلك باقامة حائط مستدير حول كل منها تجهز به فتحتان للرى يتعين ارتفاع أو انخفاض كل منهما بحسب ما يقتضيه اختلاف مناسيب الأراضى المرتب ريها على العين بمعنى أن الأرض العاليـة تكون فتحتها على منسوب عال يناسبها وكذلك الحال للأراضى الواطية وكلتا الفتحتين ذات باب محكم تتصل بمساق رئيسية تمر الى أقصى الأرض المنتفعة متتبعة العالى منها مع العناية بوضع ماسورة فى نهايتها كمنفذ على أحد المصارف القريبة منها حتى لا تركد فيها مياه الرى بعد أيام السقية وتنشع فى الأراضى الواطية .

(ب) تحسين حالة المساقى الفرعية وتعديل مجراها وتنظيمها تنظيما جديدا يتلاءم مع ارتفاع وانخفاض الأراضى التى تخدمها .

(ج) تطهير العيون المستعملة حاليا وازالة ما هو متراكم فى أقواعها من حشائش مائيـة ورمال وخلافه ممـا يحبس ينابيع مياهها ويقلل تصرفها .

(د) عمل فتحة منخفضة فى جانب بئر العين على منسوب قاع المصرف المتصل بتلك العين وذلك لتصريف مياه البئر وقت مباشرة عملية تطهيرها (جهرها) وتجهز تلك الفتحة بباب محكم .

(هـ) تعديل المحابس (الخزانات) السابق ذكرها وعمل جسور حافظة حولها مع انشاء مجرى خاصة تصل كل منها بأحد المصارف لتصفية ما يتخلف فيها من المياه بدون استعمال .

(و) تحسين الصرف بأن يخصص لكل عين مصرف رئيسى قائم بذاته يبدأ بجوارها ويسير بانحدار مناسب حتى يصب فى احدى البحيرات المالحة أو فى مصرف رئيسى آخر ثم تنشأ مصارف فرعية فى المواقع المناسبة تكون كفيلة بصرف ميـاه الرشح ومياه سطح الأرض على السواء .

واننا نقدر لهـذه الأعمال مبدئيا مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه يصرف على سنتين نظرا لقلة الأيدى العـاملة فى تلك الواحة .

والمرحلة الثانية تشمل ما يأتى :

(ا) جهر العيون المهجورة أو المطموسة الآن فى المناطق غير المزروعة فى الوقت الحاضر والتى تعلو أرضها عن سطح مياه البحيرات المالحة بمقدار كاف لاجراء عملية الصرف لهـا بحالة وفيرة ثم العمل على احكام مياهها وعدم تبديدها وذلك بادخال التحسينات التى سبق ذكرها بالبند (ا) من المرحلة الأولى .

(ب) انشاء مساقى ومصارف جديدة للأراضى التى تنتفع منها بالترتيب المنوه عنه فى المرحلة الأولى .

وسنقوم بتحضير الرسومات التفصيلية اللازمة لذلك عند الحصول على الخريطة المساحية لتلك الواحة القائمة مصلحة المساحة الآن برسمها و بيان الميزانية الشبكية عليها للمناسيب المختلفة للأراضى .

(ج) انشاء محابس جديدة (خزانات) لتخزين مياه تلك العيون فيها عند عدم لزومها حفظا لها من التبديد الذى يصحبه احداث مستنقعات و برك ذات أضرار وسنجرى تقدير تكاليف تلك الأعمال بعد الانتهاء من بحثها وتجهيز رسومات تفصيلية لها .

وعلاوة على ما تقدم ذكره نرى من المستصوب قيام وزارة الزراعة بارسال مندوب من لدنها للتعاون مع رجال الحكومة المحلية هناك على ارشاد الفلاحين الى الكثير مما يجهلونه من الطرق الزراعية والعمل على أدخال بعض أنواع الزراعة التى تصلح فى هذه المنطقة ثم المساعدة فى تحسين تربة الأراضى واصلاحها للتمكن من الانتفاع بها على الوجه الأكمل .

أما المرحلة الثالثة وهى التى تتناول زرع ما هو صالح من الأراضى للزراعة بواسطة فتح عيون جديدة فنرى قبل محاولة أى عمل من هذا القبيل أنه يتعين البدء فى عمل اختبارات دقيقة وتجارب عديدة تحت مباشرة موظفين أكفاء حتى اذا ما أتت هذه الاختبارات فى مجموعها بنتائج حسنة وثبت على الأخص أن فتح عيون جديدة على مسافات معقولة لا تحدث تأثيرا على موارد العيون الحالية وكمية المياه المنصرفة فيها أمكن اذ ذاك المضى فى مشروع اصلاح الأراضى البائرة بقدم ثابت مع فتح عيون جديدة والتوسع الزراعى الى أقصى ما تسمح به أراضى الواحة .

الخاتمة

ان ما حل بسكان هذه الواحة من بؤس شديد وفقر مدقع لجدير بأن تنظر اليه حكومتنا الرشيدة بعين العطف والاشفاق بموافقتها على أعمال الاصلاح المنشود على أن ما ينفق فى سبيل هذا الاصلاح لايمكن اعتباره أموالا ضائعة على الدولة إذ لايخفى أن الخسائر التى أصابت وتصيب الخزينة من ترك الحالة على ماهى عليه وعدم مباشرة أى طريق للاصلاح قد ترتب على ذلك التجاوز عن كل أو بعض مبلغ الضريبة السنوية المقررة على الواحة المذكورة كما سبق بيانه فى هذه المذكرة .

وعليه ففى اعتقادنا أن ما نقترح صرفه من المال لاجراء الاصلاحات التى تقدم ذكرها هو فى صالح سكان تلك الواحة والخزينة العامة على السواء لأن توفر سبل الرخاء للأهلين يسهل عليهم القيام بدفع الضرائب المفروضة عليهم .

محمد عثمان

وكيل وزارة الأشغال العمومية